مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٧/٣

مجلس الشـعب وافق على قانون الحراسات

جواز منـح القطاع الخاص ورأس المـال الأجنبى حق ادارة شركات للنقل العـام

كتب ـ فؤاد سـعد وسـامى متولى :

وافق مجلس الشعب امس بالاجماع على مشروع القانون الخاص بتسوية الاوضاع الناشئة من فرض الحراسة ، وذلك دون ادخال اى تعديلات على مواده كما قدمتها اللجنة التشريعية بالمجلس .

ووافق المجلس على ان يتولى مجلس الوزراء تفسير نصوص هذا القانون ، وتكون قراراته فى هذا الشان تفسيرات تشريعية ملزمة تنشر فى الجريدة الرسمية ، وذلك بهدف مواجهة مشكلات التطبيق دون ابطاء .

ووافق المجلس فى نهـــاية دورته الحالية على :

● مشروع قانون بجواز منح الالتزام بادارة مرافق النقل العام للركاب الى شركات **القطاع الخاص والجمعيات التعاونية واشراك راس المـال العربى والاجنبى فى هذه المهمة وذلك لحل ازمة المواصلات** وتفويض رئيس الجمهورية فى اصـدار قرارات لها قوة القانون فى هذا الشأن .

● مشروع قانون بالتغـاضى عن « السابقة الاولى » عند التعيين فى وظائف الدولة أو القطاع العام .

● اقتراح بمشروع قانون مقدم من لجنة التعليم بالمجلس بأن تكون سن الاحالة الى المعاش لاساتذة الجامعات والمعاهد العليا ٦٥ سنة ، ويجوز مد الخدمة الى ٦٨ سنة بقرار من المجلس الاعلى للجامعات .

وقرر المجلس تأجيل طلب الاحاطة الذى تقدم به الدكتور محمود القاضى لوزير الاسكان عن حقيقة الترخيص لوكيل وزارة الاسكان ببناء عمارة من ٤٦ طابقا ، وذلك الى حـــين عودة الوزير من الخارج ، وعلى أن ينظر الطلب امام لجنة الاسكان .

وكانت قد جرت مناقشة على مشروع الحراسات من حيث المبدأ ، اتفق فيها كل من تحدثوا على الاشادة بعدالته ، ورد الحقوق للذين ظلموا .

وفى بداية المناقشة تحدث **احمد يونس** فقال ان مبدأ الحراسات والمصادرة غير شرعى وغير دستورى وغير عادل . واننا اليوم نصحح الاخطاء الظالمة التى لحقت بثورة ٢٣ يوليو . وقال : اننا نبعث من هنا للرئيس السادات بطل الحريات ورجل العدالة وبطل العبور بكل تحية وتقدير

وقال يوسف مكادى : ان الرئيس السادات عبر بنا الى سيناء ، وهو اليوم يعبر بنا الظلم ، الذى حاق بمصر طوال ١٤ عاما . وطالب بأن يطبع كتاب **أزرق** عن الفضائح التى استمعت لها لجنة تقصى الحقائق برئاسة محمود أبو وافية عن موضوع الحراسات .

وقال محمد خليل حافظ ان القانون المعروض تتمة لمزيد من الاستقرار والاطمئنان يضمه قائد الشعب ومجلس الشعب .

وطالب بمحاسبة اعضاء لجان تصفية الاقطاع الذين فرضوا الحراسة على الاسر دون حق او عدل ، وبعضهم لا يزال فى الحكم حتى الآن .

وقال **أحمد طه** انه لا يمكن لاى انسان أن يدافع عن الظلم ولكن يجب الا نغالى كثيرا فى الحديث عن الظلم الذى وقع على الذين وضعوا تحت الحراسة . وأنا أعطى صوتى للقانون بروح الدماغ عن الاشتراكية .

وقال ابراهيم القاضى ان حق الملكية أحاطه الاسلام بسياج من الحماية والصيانة ، ونحن نرحب بالقانون لانه يصحح الاخطاء ويشيع العدالة .

وقال الدكتور السيد على السيد أننا اليوم نستكمل حلقة من حلقات تطهير ثورة ٢٣ يوليو مما شابها ، ولعلها آخر ما لحق بالثورة التى كنا نرجو أن تظل طاهرة نقية بيضاء من غير سوء

وقال **الدكتور يحيى الجمل** [وزير الدولة لمجلس الوزراء] : ان المجلس والحكومة يحرصان كل الحرص على الا تدان ثورة ٢٣ يوليو ، وكان الرئيس السادات بالغا القمة فى الشجاعة عندما قال انه مسئول عن كل اجراء وتصرف اتخذ منذ فجر الثورة . وأريد أن أقول ان الانحرافات فى التطبيق شىء ، والاصول الكلية العامة شىء آخر . ومحاولة تغيير البنيان الاجتماعى باتخاذ بعض الاجراءات امر سليم لا خلاف عليه ويتفق مع مواثيقنا . وأرجو أن أضع تحت نظركم ان كل اجراء اذا وصم بالظلم المطلق سيكون له صدى فى أروقة المحاكم لا يعلم مداه . وعندما نصف بعض الاجراءات بالظلم لا نصف العمليات كلها بالظلم .

وقال الدكتور جمال المطيفى انه لا شك أن هناك موافقة تكاد تكون اجماعية حول أهمية القانون وتصفية

كل اثر للحراسات التى فرضت اداريا اعتبارا من عام ١٩٦١ . وقد كان هناك من يوهم أو من يريد أن يخيف من هذه الخطوة التصحيحية التى نقدم عليها بدعوى أن أصحاب الاملاك السابقين لن يقنعوا وان هذه الخطوة قد تعقبها خطوات ، اذ ردد البعض مخاوف من أن الخاضعين للتأميم قد يعودون ويقولون لماذا لا يكون شأننا شأن من خضع لاجراءات الحراسة ؟. أو أن يعود من خضعوا للاصلاح الزراعى وآلت أطيانهم الزائدة على ١٠٠ فدان للاصلاح بدون مقابل ، ويقولون اليس شأننا مثل الاخرين ؟ . كانت هذه مخاوف يرددها البعض ، وقد رفضتها اللجان المشتركة التى نظرت المشروع من منطق يجب أن يكون واضحا امامنا ، هذا المنطق ليس منطق المصادرة أو حق الملكية المقدس لان الملكية وظيفتها اجتماعية . واجراءات الحراسة فتحت الباب أمام التحكم بلا معيار ولا ضابط ، وكانت توجه ضد اشخاص معينين . ومن هنا كانت خطورتها فى استخدامها كأداة فى استحداث تعييرات اجتماعية ومن هنا أيضا كان منطقنا فى التصحيح □